

### تقوية الحماية من خلال المشاركة المجتمعية:

يُعمل الشركاء في خطة 3RP، بصورة متزايدة، مع اللاجئين والمجتمعات المضيفة، مُقرّين بدورهم الرئيسي بصفتهم «عوامل الحماية». ويأخذ الشركاء في قطاع الحماية بصورة مستمرة خبراتهم وقدراتهم بعين الاعتبار في عملية تصميم البرامج؛ وذلك من أجل تقوية آليات الاستجابة للحماية والمساعدة.

وفي الأردن، تلعب لجان الدعم المجتمعي العاملة في المناطق الحضرية الاستراتيجية، وفي البيئات الأخرى المحيطة بالمناطق الحضرية والمناطق الريفية، دوراً مهماً في تقديم الحماية والمساعدات. وتلعب شبكة المتطوعين في مجال الحماية داخل المخيمات دوراً مُشابهاً في تعزيز الاستجابة الحامائية بطريقة مُنسقة. ويحدّد أفراد المجتمع احتياجات قطاع الحماية، ويساعدون في التغلب على التحديات، والانخراط بفعالية مع مُقّمي الخدمات والسلطات المحلية للبحث عن الحلول.

وبالمثل، في لبنان، يُنشط بفاعلية أفراد التوعية المجتمعية في عملية تعزيز إمكانية حصول اللاجئين على خدمات الحماية، والتشارك في المعلومات وتلبية الحاجات.

وفي مصر، يلعب العاملون في المجال النفسي الاجتماعي دوراً حيوياً في تحديد الأفراد الذين هم عرضة للمخاطر في مجال الحماية، مُساعدين بذلك اللاجئين في حل مشكلاتهم، أو إحالة اللاجئين إلى مُقّمي الخدمات الملازمين حسب الحاجة. ويوفّر التواصل في الاتجاهين مع المجتمعات تغذية راجعة بشأن أثر برامج الحماية؛ وبالتالي المساعدة في تحسين نجاعتها.

ولقد كان مُكوّن رئيسي آخر لنهج الحماية المجتمعية، يتمثّل في افتتاح مراكز مجتمعية قريبة من المناطق التي يوجد فيها عدد كبير من السكّان اللاجئين. وتنفذ مُعظم النشاطات في هذه المراكز من خلال أفراد المجتمع المُهوّة والأكفاء، حيث يعملون في مُختلف أنواع الكفاءات. وهذه المراكز، التي تعمل في أغلب الأحيان كنقاط خدمية، تُنتج المجال أيضاً للمجتمعات للانخراط مع الجهات المعنية بشأن المخاوف والحلول المُعلقة بالحماية، إلى جانب تقديم الخدمات أيضاً، كالدعم النفسي الاجتماعي مثلاً. وعلاوةً على ذلك، فقد أثبتت برامج الدعم المجتمعي نجاعتها في توسيع نطاق قدرات نظم (شيكات) الدعم الاجتماعي المتوافرة على المستوى المحلي، وبالتالي تعزيز التماسك الاجتماعي بين المجتمعات المضيفة ومجتمعات اللاجئين.



نزار عبد الكريم وزوجته سمر وأطفالهم وهم يُكملون قيد تسجيلهم باستخدام الماسح الضوئي لنظام المعلومات المتكامل عن الموارد. نظام إيريس IRIS لدى مركز تسجيل اللاجئين التابع للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في خلداء، عمان، الأردن. المفوضية السامية للأمم المتحدة

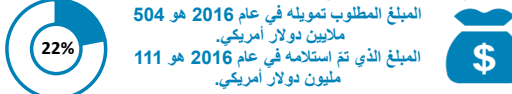
#### ملخص الاستجابة القطاعية:



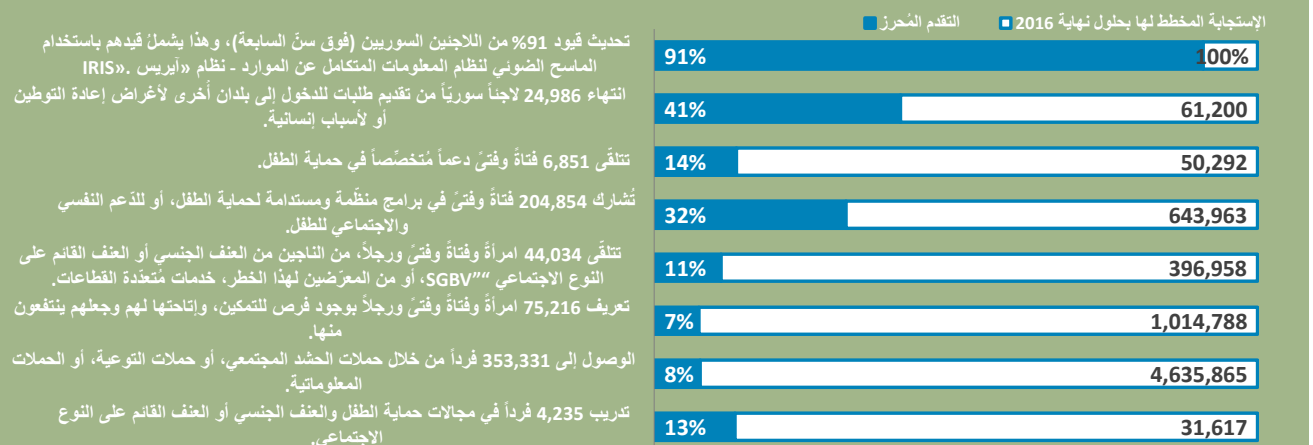
#### اللاجئون السوريون في المنطقة:



#### الوضع الراهن لتمويل قطاع الحماية:



### مؤشرات الاستجابة الإقليمية: كانون الثاني / يناير - آذار / مارس 2016\*:



تُمكن لبحاث متباعدة الحالة الانسانية هذه الإنجازات التي حققها أكثر من 200 شريك، ومنهم الحكومات، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، المشاركة في خطة 3RP في مصر والعراق والأردن ولبنان وتركيا. وقد يتغير مستوى التقدم المرحلي والأهداف بما يتوافق مع التعديلات التي يتم إدخالها على البيانات، علماً أن جميع البيانات المذكورة في لوحة المتابعة هذه تُعزّر عن الوضع الراهن كما كان عليه في 31 آذار / مارس 2016.

\* لم يتم بعد استلام بيانات التقدم المرحلي الخاص بمصر لهذا القطاع في شهر آذار / مارس 2016.

## انتهاء حوالي 25,000 لاجئ سوري، حتّى الآن، من تقديم طلبات للدخول إلى بلدان أخرى لأغراض إعادة التوطين أو لأسباب إنسانية

### أبرز التطورات الإقليمية:

في تركيا، نفّذ الشّركاء في خطة 3RP 982 تدخلاً إيجابياً لمساعدة الأسر السورية التي لدى أفرادها حاجات خاصة، ومنهم المعرّضون لخطر العنف الجنسي أو العنف القائم على النوع الاجتماعي أو الناجون منه، والأشخاص ذوو الإعاقة، والأطفال المعرّضون للخطر. وقد استمرّ قطاع الحماية أيضاً في تدريب النظراء من الحكومة التركية، والجهات المعنية صاحبة المصلحة ذات الصلة؛ إذ درّب هذا القطاع 1,500 فرد تقريباً على المبادئ الدولية للحماية، والعنف الجنسي أو العنف القائم على النوع الاجتماعي، وحماية الطفل. وفي شهر آذار / مارس، انتهى تقديم طلبات ما مجموعه 1,360 لاجئاً سورياً داخل تركيا للدخول إلى بلدان أخرى لأغراض إعادة التوطين.

وفي لبنان، لا تزال الإجراءات الإدارية بشأن التسجيل المدني مُعقّدة، جاعلةً استكمال إجراءات تسجيل واقعات الزواج وواقعات الولادة، بالنسبة إلى اللاجئين السوريين، أمراً صعباً للغاية. فقد تمّ الوصول إلى 45,000 فرد بحلول نهاية شهر آذار / مارس، من خلال نشاطات توعية مجتمعية لتيسير سير هذه العملية. وإضافةً إلى ذلك، تمّ تقديم جلسات مشورة لما مجموعه 12,800 فرد، مُعظمها في مجال عمليات تسجيل واقعات الولادة وواقعات الزواج داخل المُجتمعات، وداخل مراكز الاستقبال لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين كليهما.

أما في الأردن، فقد أصبحت المحكمة الشّرعية العاملة داخل مخيم الأزرق، ومنظمة أرض العون القانوني "ARD" تعملان بشكل كامل خلال شهر آذار / مارس. وسوف يُنتج هذا العمل المجال لإمكانية حصول اللاجئين السوريين، الذين يعيشون داخل المخيمات، على الخدمات القانونية، ومنها ما يتعلّق بقضايا قانون الأحوال الشخصية الأردني، والذي يتضمّن إجراءات الزواج، والطلاق، ومنح شهادات الميلاد، وحلّ المسائل المعنية بنوي القربى والوصاية.

وفي العراق، وصل خلال هذا الشّهر 3,114 سورياً إلى إقليم كردستان غنّز حدود «بشخابور Peshkabour» وفي أربيل، ساعد إطلاق أداة الرّصد (المراقبة) الجديدة في شهر آذار / مارس على الوصول إلى حوالي 500 لاجئ سوري. وسوف يُنشّر هذا النشاط نفسه تدريجياً في محافظات أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، فقد حصل أكثر من 1,000 فرد على خدمات معالجة العنف الجنسي أو العنف القائم على النوع الاجتماعي في هذا الشهر، وتمّ تنفيذ حملات لرفع مستوى التوعية في مجال العنف الجنسي أو العنف القائم على النوع الاجتماعي لدى أكثر من 7,370 لاجئاً سورياً.

### تحليل الحاجات:

يجب أن يحصل الشّوريون، الذين يهربون من العنف، على سبل السلامة (الآمان)، ومن الضروري أن يُوفّر لهم البلدان المُلجأ الذي يُعدّ به القانون الدولي. فالأطفال يُملّتون نصف اللاجئين السوريين، البالغ عددهم (4.8) مليون لاجئ في المنطقة، وبحنّاج 8 في المئة منهم إلى رعاية مُتخصّصة، وحوالي 10,400 طفل من مجموع هؤلاء الأطفال هم «أما أطفال غير مصحوبين وإما أطفال مُنفصلون»، وأكثر من 52 في المئة من الأطفال الذين هم في سنّ الالتحاق بالمدرسة، لا ينتظمون على مقاعد الدراسة فيها. وتشتمل المخاطر الرئيسية، التي يواجهها الأطفال في مجال حماية الطفل، على ما يلي: عمالة الأطفال (استخدام الأطفال في العمل)، والتزويج (الزواج المُبكر)، وانفصال أفراد الأسرة عن بعضهم بعضاً، وتسجيل المواليد، والعنف داخل المنزل. وتُصنّف مبادرة «لا لضاياع جيل»، ضمن خطة 3RP، مسألة الحماية على سبيل الأولويات لديها، باعتبارها محوراً أساسياً، وتتقضي الحاجة الاستثمار في مجالات الدعم النفسي الاجتماعي، والوقاية من استخدام الأطفال في العمل، وحوادث الزواج المُبكر، والاستجابة لهما.

ويُعتبر توافر الإمكانية المتزايدة لحصول السوريين على وثائق الحالة المدنية، أيضاً، عُصراً أساسياً من عناصر الاستجابة الخاصة بالحماية. وتُسعى الشراكات مع المُجتمع المدني والحكومات المضيفة إلى تحسين إمكانية تسجيل واقعات الزواج، وهو تدبير يُزيد من مستوى حماية النساء. وتتقضي الحاجة تكوين شراكات مع المستشفيات للتأكد من قدرة النساء اللّاجئات الحوامل على الولادة آماناً، وعلى الحصول على الإشعار الطبي عن واقعات الولادة، لأجل تسجيل المواليد حديثي الولادة. كذلك تتقضي الحاجة أيضاً توفير فرص إضافية لإعادة التوطين، ولأشكال أخرى من سبل الدخول إلى البلدان الأخرى، ومنها منح التّأثيرات لأسباب إنسانية، والبعثات الأكاديمية (الدراسية)، وبرامج تنقّل العمال.